إسرائيل أنفقت مليارى دولار لضرب الاقتصاد المصري

مشروع (شلوع) الإسرائيلي وراء إصابة الملايين بالسرطان والعقم

القاهرة/14 اكتوبر/وكالة الصحافة العربية:

نشرت مؤخرا على شبكة الإنترنت ونقلت عنها صحف عالمية كبرى من مختلف الدول عدداً من الأخبار تحت عنوان «فنادق مصر الكبرى تصاب بالتسمم وأمراض مزمنة» وتضمنت الأخبار قائمة بأسماء عديدة لفنادق كبيرة ومنتجعات مشهود لها بالكفاءة السياحية على ساحل البحر الأحمر وفي أرقى مدن السياحة العالمية شرم الشيخ وطابا.

وأكد خبراء ومتخصصون أن ذلك الأمر لا يمكن أن يكون عاديا ولا يمكن أن يكون إلا مؤامرة صهيونية كبرى على السياحة والاقتصاد المصري، وأشاروا إلى أن المؤامرة تنسج خيوطها بدقة جهات مشبوهة ويقوم على تنفيذها اللوبي الإعلامي الصهيوني، ويتضح ذلك من خبر عادي يفيد إصابة بعض السياح البريطانيين بالتسمم الغذائي وهي حالة عادية ربما تحدث في أي مكان نتيجة لعوامل مختلفة تحول بفعل فاعل إلي أزمة وأداة للضرب في مصر والهجوم على الفنادق المصرية وتشويه سمعتها وتحريض السياح على عدم السفر والسياحة في مصر وحثهم على كتابة شكاوي في الفنادق المصرية في حالة تعرضهم لأي أذى أو لا.

وقالوا إن صفحات أنشئت على الإنترنت تحمل أسماء فنادق مصرية، وكل صفحة خاصة بفندق تحذر السياح من الإقامة فيه وتشجعهم على كتابة شكاوي بالسلبيات وتلك الصفحات تنتشر على مواقع كثيرة معنية بالسياحة والسفر ومن أسمائها يتضح أنها تعطي لنفسها حقا وهمياً للرقابة على الفنادق من قبيل «هوليداي ترافل ووتش» وغيرها والأدهي أنها تعرض على السياح أيضا تولي أمور المطالبة بتعويضات والتكفل بكل الإجراءات القانونية ضد الفنادق المصرية مجانا.

وأوضحوا أن هذه الحملة ضد مصر بدأت مع شكاوى بعض البريطانيين الذين كانوا يستجمون على ساحل البحر الأحمر من إصابتهم بالتسمم الغذائي جراء تناولهم طعاماً ملوثا حسب دعواهم لكن هذه الجهات المشبوهة استغلت هذه الواقعة في تحقيق أهدافها الخبيثة ضد مصر ، وبدأت تنسج تقارير على الشبكة بأن أعدادهم بالمئات وأن فنادق مصر منتشرة فيها عدوى وتصيب ببكتيريا السالمونيلا والإيكولاي، المسببتين لأمراض خطيرة مزمنة، وبدأت هذه الجهات تحرض البريطانيين على رفع دعاوى قضائية والمطالبة بتعويضات جراء الأضرار التي لحقت بهم وأفسدت عليهم الاستمتاع بالأجازة وهو حق يكفله لهم القانون البريطاني وأعلنت هذه الجهات تكفلها بكل شيء أمام المحاكم مجانا وامتدت المزاعم الخبيثة إلى عمالقة فنادق مصر بشرم الشيخ وطابا.

وأكدوا أن المؤامرات الصهيونية على الاقتصاد المصري ليست بجديدة فهي مستمرة منذ وقت طويل والجدل حولها واسع ومستمر في الأوساط السياسية من تجسس على الاقتصاد ومحاولات ضرب عناصر القوة الاقتصادية المصرية، حيث قدم بعض أعضاء مجلس الشعب طلبات إحاطة وأسئلة حول تغلغل الصهاينة في بعض الشركات في مجال الغزل والنسيج والبترول والبلاستيك والمشاركة في مزرعة مشتركة للأبحاث وغيرها من المشروعات ، مشيرين إلى أن عدداً من الأعضاء أثاروا مسألة قيام العدو بالحصول على بيانات عن العمالة والإنتاجية والتكاليف والتجسس على المناطق الصناعية الجديدة مثل العاشر من رمضان و6 أكتوبر وذلك لتحديد نقاط القوة التنافسية في الاقتصاد للعمل على ضربها، كما تقوم أجهزة الاستخبارات الصهيونية بالتعرف على التكنولوجيا وفنون الإنتاج المستخدمة في المصانع لمحاولة إجهاضها، كما أنها تسعى لجمع بيانات عن براءات الاختراع والابتكارات الجديدة وتحليلها لمعرفة نقاط القوة والضعف.

وأشاروا إلى أن إسرائيل دأبت في السنوات القليلة الماضية على توجيه رسائل مدعومة ببيانات إلى مستوردي السلع المصرية في أوروبا وأمريكا وغيرها من دول العالم تحذرها من شراء السلع المصرية بحجة أنها ملوثة أو بحجة عدم مطابقتها للمواصفات أو أن مصر استعانت بعمالة من الأطفال أو المساجين في إنتاجها وأن هذا ضد حقوق الإنسان وذلك بغرض التأثير على سمعة المنتجات المصرية في الأسواق العالمية ، مؤكدين أن العدو الصهيوني يقوم بنفس الممارسات مع دول عربية أخرى.

وأكدوا أن المخطط الصهيوني يستهدف صحة المصريين وخصوصيتهم من خلال المبيدات والهرمونات وأن خطورة تلك المبيدات لا تتوقف عند تغيير شكل وحجم وطعم الفاكهة فقط أو عند تسببها في إصابة المستهلك بتسمم بسيط، فهي تتعدى كل ذلك إلى ما هو أخطر على مستوى البيئة،مثل تلويث المياه لفترة طويلة تتجاوز عشرات السنين مما يجعلها وسطاً ناقلاً للأمراض المميتة وعلى مستوى صحة الإنسان فإن هذه الهرمونات والمبيدات تسبب العقم المزمن للرجال وتفقد النساء خصوبتهن!! وهذا ما كشف عنه تقرير للشبكة الدولية لتأثير المبيدات «السبان»وهي منظمة عالمية تتخذ من الفلبين مقراً لها، حيث أكدت أن وزارة الزراعة المصرية استوردت من شركات صهيونية 21 نوعاً من المبيدات الزراعية تعرف عالميا بـ«دستة أشرار» هذه المبيدات تتسبب في إصابة الإنسان بالسرطان والعقم، كما أنها السبب الرئيسي في تشوه الأجنة، ومن هذه الدستة: مبيد «وادي بروموكلوربريان» الذي يصيب الرجال بالعقم، كما أنه يترسب في المياه الجوفية لفترة طويلة حتى بعد التوقف عن استخدامه وهو ما أثبتته أيضا تقارير صادرة منذ 52 عاما عن وزارة الزراعة الأمريكية منعت استخدامه، بعد أن ثبت أثره على المياه الجوفية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى عديدة.

وأضافوا وعلى رأس القائمة يأتي مبيد «إيثلين داي -بروميد» الذي يؤثر على خصوبة الذكور والإناث ويسبب السرطان، وكان قد تم استيراده لتعقيم الحبوب ورش أشجار الموالح وأيضا مبيد «كلوردين» و«هيبتا كلور» اللذان يترسبان في الخلايا البشرية ويسببان الأورام الخبيثة ومبيد «إتش. سي. إتش. لينديين»وكان يباع في الأسواق خلال الفترة الماضية بالرغم من انه محظور عالمياً وله تأثير خطير على أعصاب البشر والحيوانات ، و«كامفيكلو» أو «توكسافين» الذي يدخل الجسم عن طريق البشرة ويقتل أي شخص في حالة بلعه، وهو أيضا سام للأسماك وينتشر في مساحات واسعة بمجرد رشه و«د.د.تي» ويتراكم في الجسم في كل مراحل التغذية ويؤدي للتسمم الحاد و>تو- فور- فايف- تي< وهو مبيد للأعشاب الضارة ويحتوي على مادة الديوكسيين القاتلة للإنسان والحيوان واستخدمه الأمريكان في إبادة ثوار فيتنام في القرن الماضي.

وأكدوا أنه سبق أن وردت إسرائيل لمصر خمسة آلاف شتلة زيتون فاسدة أدت إلي تدمير مساحة 130 ألف فدان في محافظة الفيوم واستوردت كلية الطب البيطري بجامعة قناة السويس «عجول» هي لشبكة إسرائيلية للتسمين واتضح أنها مصابة بأمراض خطيرة وفي استبيان حول زراعة الطماطم في الموسم الشتوي2000 /1002 في إحدى مناطق شباب الخريجين اتضح أن 85٪ من تقاوي طماطم الانفاق إسرائيلية وأن نسبة 100٪ من مستخدمي التقاوي يلجأون إلى جلب هرمونات محظورة ، كما تم استيراد مشمش مجفف وصلصة وبط وأوز ورومي وبن وشتلات فاكهة وتفاحة وتبغ وأسماك تونة وتقاوي ومبيدات وأسمدة وآلات ري وكتاكيت مشيرين إلي أن دراسة عن الحروب الاقتصادية أكدت أن المخطط الصهيوني في مجال الهندسة الوراثية يهدف إلى تدمير صحة الإنسان من خلال مشروع رصد له الصهاينة نحو مليارى دولار أطلق عليه اسم «شلوع» واستهدف إنتاج أسلحة تعتمد على توظيف الهندسة الوراثية في مجال الإنتاج الزراعي.

بكل الاتجاهات

بون جوفي يشكو من استغلال الجمهوريين لأغنيته في السباق الرئاسي

جون بون جوفي

لوس انجليس/14 اكتوبر/ رويترز:
أصبح مغني الروك الشهير والمؤيد للحزب الديمقراطي جون بون جوفي الأربعاء الماضي احدث موسيقي منضم للشاكين من استخدام الحملة الأنتخابية لمرشح الرئاسة الجمهوري جون مكين أغاني دون موافقة الفنانين.

وقال بون جوفي الذي أقام حفل عشاء يدفع فيه كل ضيف 30 ألف دولار في إطار حملة جمع تبرعات للمرشح الرئاسي الديمقراطي باراك اوباما في منزله في نيوجيرسي شهر سبتمبر الماضي انه فوجئ بسماع أغنية فريقه «من قال انك لا تستطيع الذهاب للوطن» Who Says You Can.t Go Home استخدمت خلال تجمعات أقامتها مرشحة الحزب الجمهوري لمنصب نائب الرئيس سارة بالين الأسبوع الماضي.

وقال بون جوفي في بيان لموقع تي.ام.زد www.tmz.com الشهير "كتبنا هذه الأغنية من اجل شكر هؤلاء الذين ساندونا على مدار الخمسة والعشرين عاما الماضية. الأغنية منذ ذلك الحين أصبحت شعارا لولاية نيوجيرسي التي ننتمي إليها ومصدر الهام لشراكاتنا في أنحاء البلاد لبناء المنازل وإعادة بناء المجتمعات."وأضاف "رغم انه لم يطلب منا ذلك إلا أننا لا نوافق على استغلالهم للأغنية."وأرسلت مجموعة موسيقى الروك "هارت" Heart رسالة الى حملة الجمهوريين في شهر سبتمبر تطلب فيه منع استخدام اغنية "باراكودا" Ba-racuda. وكانت الأغنية الفكرة الأولية غير الرسمية لأغنية من اجل بالين تسمى "سارة باراكودا" Sarah Barracuda وهو لقب اكتسبته حاكمة ألاسكا في ملاعب كرة السلة أثناء الدراسة الثانوية.

وفي أغسطس قاضى مغني الروك جاكسون بروني السناتور جون مكين واللجنة الوطنية للحزب الجمهوري والحزب الجمهوري في ولاية اوهايو متهما إياهم باستغلال أغنيته التي نجحت عام 1977 "السير على الفراغ" Running in Empty في حملة اعلانية دون إذن.

وفي الأغلب يكون للموسيقيين تحكم محدود في كيفية استغلال أغنياتهم بسبب نظام ترخيص الأغاني للعرض العام الذي يتطلب التوقيع دون مقابل لشركة "ايه.اس.سي.ايه.بي" وهي الشركة التي تملك حقوق الملكية نيابة عن المؤلفين وأصحاب حقوق النشر.

واغنية "باراكودا" Barracuda لفريق هارت واغنية بون جوفي "من قال انك لا تستطيع الذهاب للوطن" مرخصتان للعرض العام على موقع "ايه.اس.سي. ايه.بي". وأطلق ستيفي وندر وكاني ويست وشيريل كرو وموسيقيون آخرون الشهر الماضي ألبوما غنائيا استخدم في التجمعات الانتخابية لاوباما. ويباع اليوم "نعم نستطيع.. أصوات من حركة القاعدة" Yes We Can: Voices of a Grassroots Movement لجمع أموال للديمقراطيين قبل انتخابات الرابع من نوفمبر.

بريطانيا تخفض الانبعاثات بنسبة 80 ٪ بحلول عام2050م

وزير الطاقة والمناخ البريطاني ايد ميليباند

لندن/14 اكتوبر/ رويترز:
قال وزير الطاقة والمناخ البريطاني ايد ميليباند أمس الاول الخميس انه يؤيد اقتراحا بأن تخفض بريطانيا كل انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري بنسبة 80 في المئة من مستويات عام 1990 بحلول عام 2050 بدلا من الهدف الحالي وهو 60 في المئة فقط.

وقال ميليباند ان الحكومة ستجعل الهدف الجديد الزاميا بتعديل قانون تغير المناخ الذي سيطرح على البرلمان.

وكان كبير مستشاري الحكومة بشأن تغير المناخ قد أوصى بهذا الخفض الأكثر طموحا للغازات المسببة للاحتباس الحراري في السابع من أكتوبر.

وقالت لجنة مكافحة التغير المناخي إن بريطانيا في حاجة إلى خفض انبعاثاتها أكثر مما في الاقتراحات السابقة في إطار استراتيجية خفض الانبعاثات العالمية إلى النصف بحلول عام 2050 .

وقال ميليباند أيضا انه سيقوم بتعديل قانون في الطريق لطرحه على البرلمان لإدخال رسوم «إمداد» للطاقة المتجددة في عمليات إنتاج الطاقة الكهربية على نطاق محدود. ولم يحدد الوزير ما إذا كان هذا يعني تقديم ألواح الطاقة الشمسية مجانا.

وتعوض رسوم الإمداد الأشخاص أو الجهات التي تولد الكهرباء من مصادر متجددة حيث تدفع لهم مقابل تغذيتهم الشبكة الوطنية بطاقة إضافية.

وقال ميليباند انه يعتزم أيضا إعلان بيان آخر قريبا حول تشجيع التدفئة من المصادر المتجددة.

وقال للمشرعين «اعتقد أيضا أن استكمال الالتزام بالطاقات المتجددة بالنسبة للمشروعات الكبيرة الحجم وضمان الأسعار لعمليات توليد الكهرباء على نطاق محدود ورسوم الإمداد أمامها إمكانية القيام بدور هام كما تفعل في دول أخرى.»

وبالإضافة إلى ذلك قال ميليباند انه سيناقش التشريع الجديد الذي يهدف إلى إنهاء التسعيرات غير العادلة ما لم تثبت شركات الطاقة أنها مستعدة لوقف الزيادات في الأسعار التي تفرضها على وحدات الطاقة المدفوعة مسبقا لكثير من العملاء.

مع الأحداث

يوسف الكويليت

العاصفة.. وضرورات التغيير!!

هل الانقلاب على عصر الرأسمالية، سوف يرتب مقاعد الزعامات الأمريكية والأوروبية، بحيث يأتي شعار «أوباما» بالتغيير حدثاً جديداً في تغيير أنماط الحكم والأشخاص، وإعداد قوائم أولية بالإصلاحات تشمل كل النماذج الكلاسيكية بما فيها تجهيز زعامات شابة بقيادات مختلطة من أصحاب التجارب والأجيال المعاصرة لعلوم الحواسيب والجينات، والاقتصاد بنموذجه المزيج من الاشتراكية الديموقراطية التي انتهجتها دول الشمال الأوروبي، مع الرأسمالية المتكيّفة مع التعديل والمراقبة الدقيقة لكل مسار العمل الاقتصادي، ليكون النظامان السياسي والاجتماعي فرعين ملتصقين به، ثم تأتي الثورة في التعليم وتغيير القوانين، وأنماط السلوك الاستهلاكي، كأحداث تفرضها صدمات ما جرى في السوق العالمية من هزات؟

ظاهرة أوباما بدأت تطرح الأسئلة في أمريكا، هل وصول رئيس أسود للبيت الأبيض مقدمة لحلول بديل آخر من عنصر لاتيني مستقبلا، أو آسيوي، هندي، أو صيني، وماذا عن العنصر الأبيض الأوروبي الذي بدأ يتناقص لصالح تلك الفئات الزنجية، واللاتينية؟ وهل يعني هذا تبديلاً في القوى الداخلية عندما يأتي الزحف من فئات اجتماعية ظلت محتقرة ودونية، وأن إنذار (أوباما) قد لا يعطيه الفرصة بالوصول للبيت الأبيض، إما بخلق عراقيل تعيقه عن الحصول على النسبة المؤهلة للحكم، أو بأسلوب الاغتيال، حتى تنتهي هذه المسرحية التي لا تقل مؤثراتها عن أحداث 11سبتمبر أو زلزال السقوط المريع لمكوّنات الاقتصاد الأمريكي؟

في أوروبا قد لا تأتي التغييرات سريعة، ولكن من يتذكر كيف أدت إضرابات الطلاب في فرنسا وإضرابات العمال في بريطانيا إلى تأثيرات كبيرة، يدرك أن الأزمة المالية العاصفة سوف تزيح معها معالم مختلفة، قد تمس الأطر الثابتة، ولا تسلم منها القيادات العليا وما خلفها في المؤسسات والشركات، ومع أن الأوروبي بطيء الحركة قياساً لأمريكا، إلا أن صدى التغيير في أمريكا غالباً ما يؤثر فيه، ومع احتمالات حدوث تفاعلات على جانبي الأطلسي، إلا أن التوقعات لا تزال ضبابية، طالما غبار الصدمة لم يهدأ..

على المستوى الآسيوي، قد لا تحتاج الصين إلى التغيير الحاد طالما لا تزال تحت قبضة الحزب الشيوعي، والهند لا تزال تتبع منهج الاشتراكية مع رأسمالية الدولة، وتبقى اليابان والكواكب الأخرى والتي قد تطبق نموذجها المبتكر المشابه لأجهزتها التقنية المتقدمة..

أما العالم الثالث المتفرج على المعارك، فهو يشبه مصارع طواحين الهواء، أي أن انتظار الخلاص من النموذج القادم مع أي قاطرة كبرى سيجعله ملحقاً بالتبعية لتلك الأنظمة وفلسفاتها والفارق هو أن من يأتي التغيير من بنيته الثقافية والاجتماعية، يختلف عن المستهلك لها من خلال الاستيراد، والأزمة في هذا العالم أنه مجرد لاعب في الساحة الخلفية أي أنه ميدان المعارك بين الأقوياء متى احتاجوا لذلك، رغم أنه المتأثر سلباً بحالة الانتكاسة الاقتصادية العالمية، وخاصة الدول التي تعتمد على المعونات أو الصادرات الزراعية وبعض صناعات الألبسة أو المواد الأولية خارج النفط والمعادن النفيسة، وقد يطال الخطر الدول التي تعتمد على السياحة الأوروبية والأمريكية، وهي مآزق لا تُطرح على ساحات تلك الدول بحيث تخرج منها بأقل الخسائر والنتائج من أزمات قد تكون متلاحقة وطويلة المدى..

عن / صحيفة (الرياض) السعودية

بكل الاتجاهات

ضرورة التدخل الحكومي لكبح جشع العابثين

علي محمد راجح

إن التدخل الحكومي لإنقاذ السوق يأتي لمصلحة عامة وذلك من أجل كسر عملية الاحتكار التي يفرضها عدد من التجار لرفع الأسعار والتي غالباً ما تكون مفتعلة ومتوحشة لكسب المزيد من الأرباح عن طريق امتصاص دماء الطبقة المتوسطة والفقيرة دون رحمة ،فيتحول بذلك هؤلاء الجشعون من تجار إلى نفر من الوحوش البشرية.

ومن هنا يصبح تدخل الحكومة الوطنية الواعية واجباً وضرورة من أجل المصلحة العامة لأبناء الشعب من خلال اتخاذها جملة من الإجراءات القانونية والإدارية المناسبة في إطار قواعد السياسة الاقتصادية السائدة لسياسة السوق الحرة وبما يكفل كسر الاحتكار ويدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية الصناعية والتجارية الإنتاجية والخدمية لغرض توفير متطلبات وحاجات السوق العديدة والمختلفة بجودة وبأسعار مناسبة ومنافسة وهادفة وقف جشع التجار وكسر الاحتكار ورفض الغش التجاري.. الخ والذي تفتعله شلة أفراد فاسدين وجدوا أنفسهم على حين غرة بين صفوف رجال الأعمال والتجار بسبب تراخي الدور الرقابي الحكومي الذي من المفترض أن يكون قانونياً فاعلاً ومرناً في رقابته وتقييمه وشفافيته وتنظيمه وفقاً للضوابط والقوانين السائدة في السوق التجارية بحيث لا تتحول إلى ساحة واسعة تتهيأ فيها مناخات وسلوكيات منها السلبي ومنها المدمر للبيئة السوقية عموماً.

لذا ومن أجل وقف مهازل أولئك (النفر) الذين يريدون إفراغ سياسة السوق الحرة من محتواها الأساسي في تحقيق المنافسة الشريفة وتقديم الخدمة السوقية بالجودة المطلوبة لمعروضات السوق وبالأسعار التنافسية ، فتدخل الحكومة يكون اليوم ضرورياً وفي الوقت المناسب كونها تمثل صوت وإرادة غالبية أبناء الشعب الذين أعطوها الثقة في القيادة لتلعب دورها الأساسي تجاه فرض ضبط إيقاعات نظم وقوانين السوق الحر وفقا لتوجيهات القيادة السياسية بزعامة فخامة رئيس الجمهورية الأخ/ علي عبدالله صالح – حفظه الله.

وقد شهدت بلادنا بروز أزمة في المواد الغذائية الأساسية العام 2007م بسبب جشع وعبث أولئك النفر الذين استغلوا العوامل الخارجية طبعاً فأخفوا السلع ورفعوا الأسعار مما حدا بالحكومة إلى مواجهتهم باتخاذ الإجراءات المناسبة والسريعة والتي منها تكليف المؤسسة الاقتصادية اليمنية بكسر احتكار استيراد وبيع المواد الغذائية الأساسية وبأسعار مناسبة ومنافسة وفقا لقواعد سياسة السوق الحرة والتي حققت غاياتها وأهدافها النبيلة حيث لمس المواطن البسيط في قرى ومدن ومحافظات الجمهورية كلها مدى التفاعل الايجابي للحكومة معه لتأمين حصوله على المواد الغذائية الأساسية بالسعر المناسب والمحدد على مستوى ربوع كل الوطن، مما زاد من ثقة المواطن بالقيادة السياسية الحكيمة التي أعطاها الثقة بالتصويت لها في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية السابقة لقيادة دفة شؤون الوطن والمواطن معاً وكانت ومازالت تلكم القيادات المنتخبة عند مستوى هذه الثقة والتي تتعزز يوماً عن يوم من خلال تجسيدها الوطني الواعي للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية الأخ علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام والذي أثبتت كثير من المنعطفات والتحديات قدرته على حل معظم المعضلات والمشكلات التي أعاقت التطور والنمو التنموي في بلادنا لذا فهواجس البعض المريضة تندرج في إطار الحاقدين والحاسدين والفاسدين المتضررين من تلك الإجراءات الحكومية الكابحة لتطلعاتهم اللاأخلاقية وغير الوطنية والمؤدية إلى إشاعة الفساد وإقلاق السكينة العامة وإرباك الأمن والاستقرار في الوطن اليمني الديمقراطي الموحد بالأعمال الإرهابية والجبانة المستهدفة حياة المواطنين والإساءة لسمعة الوطن، بالإضافة إلى محاولاتهم اليائسة تضليل وعي المواطن ومحاولة خلق حالة من التشكيك لديه في كل الأمور التي تعتمل في الوطن كله من خلال خلقهم للمشكلات وإظهارهم المبالغ فيه لبعض حالات الاحتقان السياسي التي تقف وراءها الأيادي الخبيثة الضالة وافتعالهم أيضاً للأزمات وذلك كله تنفيذاً لمخططات مشبوهة خارجية لاشك تقف خلفها استخبارات أجنبية تكن العداء لليمن وتستهدف تهميش هويته الوطنية اليمنية القومية والإسلامية ومنجزاته الثورية والوحدوية والديمقراطية والتنموية، ولكن هيهات فقواتنا المسلحة البطلة وأجهزتنا الأمنية اليقظة وقوانيننا الفاعلة وفضاؤنا المستقل ستتصدى لكل من ستسول له نفسه ولو مجرد التفكير بالمساس بالمصالح العليا للوطن والمواطن وأمنهما وتنميتهما.